The Cordoba Update

سبتمبر - أكتوبر 2017

أخبار المؤسسة

لبنان

إطلاق "**ملتقى الجمعيات الانسانية**"، 17 أغسطس 2017، في إطار مشروع "**تعزيز التعاون بين المجمعات الخيرية ذات مرجعيات مختلفة.**"

داكار

مشاركة مؤسسة قرطبة بجنيف في ورشة العمل "**وسائل الإعلام والوقاية من العنف والتطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل**" من 12 إلى 14 يونيو في داكار (السنغال).

أسبوع السلام في جنيف

يوم الأربعاء، 8 نوفمبر 2017، من 12:30 إلى 14:00 في مجلس الكنائس العالمي:

بالمشاركة مع شبكة صانعي السلام الدينية والتقليدية، معهد أوسلو لبحوث السلام، مبادرة السلم الشامل والانتقال ومجلس الكنائس العالمي، سوف تنظم مؤسسة قرطبة بجنيف جلسة نقاشية حول موضوع "**الدين - مصدر الصراع أو طريق إلى السلام؟ دور الدين في منع العنف**" في سياق أسبوع السلام في جنيف والذي يجري من 6 إلى 10 نوفمبر 2017.

www.genevapeaceweek.ch

الافتتاحية

أعزائنا القرّاء،

يسعدنا أن نقدّم لكم الإصدار الجديد لنشرتنا الإخبارية (The Cordoba Update) والإعلان عن إطلاق موقعنا الجديد على الانترنيت (www.cordoue.ch).

التزمت مؤسسة قرطبة بجنيف، منذ نشأتها في عام 2002، بالعمل على الوقاية من العنف وترشيد الخلاف وتعزيز السلم، مع التركيز على شمال أفريقيا وغرب آسيا والساحل وأوروبا، وذلك عبر بناء القدرات، وتوفير فضاءات الوساطة الآمنة وإنتاج أوراق بحثية ذات منحى عملي.

وستقوم هذه النشرة الإخبارية التي ستصدر كل شهرين بإحاطتكم علمًا بأنشطة ومنشورات المؤسسة وكذا الفعاليات القادمة. كما ستطلعكم على بعض المقالات التحليلية التي يصدرها طاقم المؤسسة.

في هذا العدد، يعالج عبد الله باه السياق الموريتاني المتوتّر في أعقاب الاستفتاء الدستوري الأخير والشروخ الجديدة التي ولّدها في المجتمع، في حين تستعرض خيرة طريف عددًا من المسارات التي تشرك الفاعلين القبليين العراقيين في عملية توطيد السلام.

نأمل أن تجدوا هذه النشرة مفيدة ونتطلع إلى تلقي ملاحظاتكم واقتراحاتكم.

نتمنى لكم قراءة سعيدة!

Cordoba Foundation of Geneva
Chemin des Vignes 2bis
1209 Genève Switzerland
+41 (0)22 734 15 03
info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

Donation campaign

28.09.2017 - 28.12.2017

إطلاق حملة لجلب التبرعات

يسعدنا أن نعلن عن إطلاق موقعنا الجديد، وذلك بالتزامن مع أوّل حملة لجلب التبرعات.

إنّ مؤسستنا مدعوّة أكثر فأكثر لإطلاق وتنفيذ مشاريع جديدة في إطار برامجنا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الساحل وأوروبا، ونحن إذًا بحاجة ماسّة إلى مساعدتكم للتجاوب مع هذا الطلب المتزايد.

بالإضافة إلى أنشطتنا الجارية، نعمل على إطلاق برنامج جديد تحت عنوان "الإسلام في أوروبا" يرمي إلى تعزيز التعايش السلمي داخل المجتمعات الأوروبية، ويركّز على المجالات الحيوية للتعليم ووسائط الإعلام. كما نعمل أيضا على إنجاز مشروع بشأن ترشيد الخلاف في المجال الإنساني، حيث قد يكون لعدم التعاون بين مختلف المنظمات غير الحكومية أثر سلبي على ضحايا الكوارث والنزاعات المسلّحة.

إنّ ما تتكرّمون بالتبرع به سيساعدنا كثيرًا على مواصلة مشاركتنا في تعزيز السلم وفي دعم مجتمعات لا إقصائية ومتناغمة.

شكرًا لكم مسبقًا على دعمكم الكريم.

طاقم مؤسسة قرطبة بجنيف

استفتاء في موريتانيا: استقطاب حاد ومحاور جديدة للقطيعة

توجه الموريتانيون، في حالة تباين بارزة، الي صناديق الاقتراع، يوم الخامس من أغسطس 2017، للإدلاء بأصواتهم حول تعديلات دستورية اقترحتها الحكومة. وتتجلي مظاهر الاستقطاب، من بين أمور اخري، في رفض مجلس الشيوخ لهذه التعديلات عندما احيلت اليه من قبل الحكومة، مما ولد حالة ازمة قوية بين الجهاز التنفيذي وصنوه التشريعي داخل الأغلبية الرئاسية الحاكمة[1].

وسرعان ما باركت المعارضة الراديكالية المنضوية تحت لواء مجموعة الثمانية، خطوة مجلس الشيوخ الرافض لمشروع التعديلات، فنادت بضرورة مقاطعة الاستفتاء بعد اسقاطه من قبل الشيوخ واتهمت الحكومة بتجاهل نتائج تصويت الغرفة العليا للبرلمان. وتعتبر المعارضة ان النتيجة الطبيعية لتصويت مجلس الشيوخ، في شهر مارس الماضي، ضد مشروع التعديلات هو تراجع الحكومة بإلغائه. واستندت في موقفها على المواد 99 و100 و101 من الدستور المصادق عليه سنة 1991 والمعدل سنة 2006، التي تحدد، بشكل خاص، آليات التعديل الدستوري. وتقضي هذه المواد انه لتمرير أي تعديل على الدستور، تجب مصادقة ثلثي الجمعية الوطنية المتشكلة من النواب وثلثي أعضاء مجلس الشيوخ. بل ان المادة 101

تقرر: "لا يقدم مشروع التعديل الدستوري للاستفتاء في حال ما قرر رئيس الجمهورية عرضه على مؤتمر البرلمان"[2].

من جهتها، قالت الحكومة، لتبرير لجوؤها للمادة 38 من الدستور لتمرير التعديلات، انها اعتمدت على آراء "خبراء دستوريين مرموقون". وتمنح المادة المذكورة لرئيس الجمهورية صلاحية استشارة الشعب عبر الاستفتاء في جميع القضايا "ذات الأهمية الوطنية"! ومنذئذ، دخلت الحكومة في مواجهة مفتوحة مع الشيوخ الذين كانوا يعتبرون من المساندين لها، بحكم ان اغلب المصوتين ضد التعديلات

داخل المجلس أعضاء في حزب الاتحاد من اجل الجمهورية الحاكم.

وقد يجد رفض تصويت الشيوخ على المشروع أحد تفسيراته في تضمين التعديلات بندا يقضي بحل المجلس، إضافة الي الاستغناء عن محكمة العدل السامية ووساطة الجمهورية وإضافة تعديلات علي العلم والنشيد الوطنيين، اذ يري البعض ان كلمات النشيد الوطني الحالي، المكتوبة سنة 1924 من قبل أحد مشايخ الصوفية المحلية، نشيد ديني ووعظي بامتياز، يعوزه الحس الوطني وعدم استنهاض قيم التضحية في سبيل الوطن.

وبعد ان وجدت نفسها في تحالف مرحلي غير طبيعي مع جزء من الأغلبية الرئاسية، أظهرت المعارضة الراديكالية نوعا من التماسك، داعية، في شبه اجماع تام، الي مقاطعة الاستفتاء. ولم يحد عن هذا التوجه من تشكيلاتها الا حزب اللقاء الديموقراطي الذي قرر سلوك نهج المشاركة في الحملة للدعوة الي التصويت برفض التعديلات[3].

وتميزت الحملة للاستفتاء باستقطاب حاد للغاية، حيث خرج العديد من الفاعلين السياسيين، سواءا في المعارضة او في الأغلبية الرئاسية، عن قواعد اللباقة. بل ان بعضهم اتهم بالتجرد من الوقار السياسي الرزين بتوجيه اتهامات واهانات علنية متبادلة. ولم يسلم حتى رموز المجتمع التقليدية والروحية من "بذاءات الحملة". وفي هذا السياق، اثارت مداخلة علنية لاحد رموز الحكم، العقيد المتقاعد الشيخ ولد باية، عمدة مدينة الزويرات المنجمية في الشمال والمقرب من رئيس الجمهورية، حول شخص الشيخ الصوفي، مبدع ابيات النشيد الوطني الحالي، الشيخ بابه ولد الشيخ سيديا، ردود فعل متباينة بين الشجب القوي والمؤازرة الخجولة[4]. وبلغ التجاذب حدا يجعل منه مغذيا لخط توتر جديد في المجتمع، يوسع الشرخ ويزيد من الاحتقان والتأزم السائدين في البلد منذ انقلاب 2008.

كما استهجن الرأي العام المحلي عبارات وردت على لسان رئيس الحزب الحاكم، السيد سيدي محمد ولد محم، الذي قال، مخاطبا السكان في ابي تلميت، 150 كلم شرقي العاصمة نواكشوط، ان الرئيس محمد ولد عبد العزيز هو الذي "اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". واعتبر البعض هذا الكلام إضفاء لصفات الهية على مخلوق. بل ان بعض الناس ذهب الي المطالبة بمحاكمة المعني بتهمة الردة!!![5]

ومن جهتها، لم تتورع المعارضة الراديكالية من خلال تصريحات لبعض قادتها، عن الوقوع في دائرة التأزيم. فخلال مهرجانات المعارضة التي كان يعقد بعضها ويحظر بعضها الآخر او يواجه بالقمع، تم توجيه اتهامات خطيرة للنظام. كما تم، وبشكل مباشراحيانا، استهداف شخص الرئيس محمد ولد عبد العزيز وعائلته من خلال كيل العديد من التهم في حقهم. واعتبر أنصار النظام ان ما ورد على السنة قادة المعارضة من استهداف لفظي بذيء بحق الرئيس ومحيطه العائلي مجرد «كلام ساقط وغير مسؤول"[6].

ورغم هذا كله، يبدو ان الاقتراع لم يثر كبير اهتمام لدي الموريتانيين. فرغم الجهود الكثيفة التي بذلها السياسيون، بمن فيهم الرئيس محمد ولد عبد العزيز شخصيا، في سبيل اقناع المواطنين بالمشاركة في العملية، فان مكاتب الاقتراع لم تسجل كبير اقبال يوم التصويت. وبدت الحالة واضحة في كبريات المدن، خاصة نواكشوط. اما في مناطق الداخل، وفي الأرياف تحديدا، فكانت نسبة الاقبال أكبر نسبيا.

وبعد فرز النتائج، فازت "نعم" بنسبة 85 بالمائة[7]. وبما ان الرهان الحقيقي كان يدور اساسا حول نسبة المشاركة، فقد أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن نسبة مشاركة بلغت 53,75 بالمائة. واعتبرت المعارضة ان تلك النسبة لا تعبر عن الحقيقة، حيث ان الشعب قاطع العملية الانتخابية وان النتائج كانت محل تلاعب وتزوير غير مسبوقين من قبل الإدارة والحزب الحاكم، متهمة هذا الأخير بحشو الصناديق. كما اتهمت اللجنة المستقلة للانتخابات بالتلاعب بالمعطيات الانتخابية وبالتواطؤ مع السلطة لإعلان نتائج توافق هوي الحكومة وتجافي الواقع، خاصة فيما يخص نسبة المشاركة. ورفض الأعضاء السبعة لمجلس حكماء اللجنة المستقلة للانتخابات هذه الاتهامات جملة وتفصيلا.

من جهة اخري، كانت مسألة المأمورية الثالثة[8] التي يتهم الرئيس محمد ولد عبد العزيز بالسعي لها بعد انتهاء مأموريته الحالية، سنة 2019، رغم حظر الدستور لذلك، محل نقاش محتدم خلال الحملة. وفي تصريح له عند خروجه من مكتب الاقتراع الذي أدلى فيه بصوته، قال الرئيس ولد عبد العزيز بانه لا يسعي، البتة، للترشح لمأمورية ثالثة. وأضاف:" ان التعديلات الدستورية، عكسا لما تروج له المعارضة، لا تهدف الي تمكيني من الترشح لمأمورية ثالثة، ولكننا سنقوم بتعديل بعض البنود في الدستور من اجل تحسينه، دون المساس بصلاحيات الرئيس. وهذه التحسينات الدستورية قد تستغرق ما بين سنتين الي خمس سنوات، بل وحتى عشر سنوات"[9].

وقد أعلنت المعارضة، مدعومة في موقفها من قبل العديد من أعضاء مجلس الشيوخ، رفضها للنتائج. واعتبر الطرفان انه لا عبرة بنتائج الاقتراع لعدم شرعية تنظيمه أصلا، وبالتالي فانه لا يغير شيئا في الحالة القانونية للمؤسسات في البلد. وبالنسبة لهم، فان العلم والنشيد "القديمين" يظلان ساريين، كما يبقي مجلس الشيوخ مؤسسة دستورية قائمة. وتعهد المعارضون لمخرجات الاستفتاء بالاستمرار في النضال لـ

«مقاومة المنحى الديكتاتوري الخطير الذي يسلكه النظام" والدفاع عن الديموقراطية وعن المؤسسات الشرعية[10].

من جهتها، شرعت الحكومة، وبوتيرة كبيرة، في تطبيق نتائج التصويت، فعمدت الي اغلاق مقر مجلس الشيوخ ومصادرة جوازات السفر الدبلوماسية لأعضاء المجلس "المنحل". كما قامت باتخاذ مشاريع قوانين لتعديل العلم الوطني والنشيد وتحويل الصلاحيات التي كانت منوطة للشيوخ الي الجمعية الوطنية[11]. بل وذهبت الي ابعد من ذلك باعتقالها، يوم 11 أغسطس، للسيناتور محمد ولد غده، منسق فريق الشيوخ الرافضين للتعديلات الدستورية واحالته لشرطة الجرائم الاقتصادية. ودون ان يتم توجيه تهم واضحة له في بداية الامر، بقي الشيخ محتجزا لمدة أسبوعين لدي الشرطة دون عرضه على أي قاض. وحسب محاميه، فان تهمة التعامل مع رجل الاعمال المعارض، المقيم في المغرب، محمد ولد بوعماتو، هي سبب اعتقال السيناتور[12]. ويتهم رجل الاعمال بوعماتو بإعطاء رشاوي بملايين الاوقية للشيوخ لإقناعهم بإجهاض التعديلات الدستورية، احراجا لغريمه اللدود، الرئيس محمد ولد عبد العزيز، خالقا بذلك ازمة عميقة في صفوف الفريق المساند للرئيس. وفي نفس الخضم، تم اخضاع أحد عشر شيخا آخر وثلاثة نقابيين وخمسة صحفيين وضابط صف سابق للتحقيق في علاقة مشبوهة تربطهم برجل الاعمال نفسه[13].

لاحقا، تم إيداع السيناتور ولد غده وضابط الصف السابق للسجن، فيما اخضع باقي المشمولين في الملف لإجراءات تقضي منعهم من السفر خارج البلد ومصادرة وثائقهم الشخصية، انتظارا لمحاكمتهم. كما أصدر القضاء مذكرة اعتقال دولية ضد رجل الاعمال ولد بوعماتو وضد وكيل اعماله[14]. وأعلنت أحزاب سياسية ومنظمات من المجتمع المدني استهجانها لما أقدمت عليه الحكومة "بحق المنتخبين والصحفيين والنقابيين". كما عبر بعض شركاء البلد الخارجيين، كألمانيا، عن قلقهم الشديد حيال الوضع.

يبدو ان استفتاء الخامس من أغسطس لم يساهم في تخفيف التوتر في موريتانيا، بل انه عمق الفجوة بين الفاعلين السياسيين وأفضي الي بروز نقاط توتر جديدة على الصعد السياسية ستؤثر حتما على مستوي العلاقات بين المجموعات، بل وحتى على الوشائج العقدية![15]

(*) لمزيد من المعلومات حول برنامج الساحل، يرجى الاتصال بعبدالله باه (abdoulaye.ba@cordoue.ch) أو سارة فرانك (sarah.franck@cordoue.ch)

---

1 https://goo.gl/jGopSW
http://www.alakhbar.info/?q=node/2083

2 http://www.alquds.co.uk/?p=626176
https://goo.gl/tUfU7D

3 https://www.elhourriya.net/54143.html
http://www.noonpost.org/content/11274

4 https://goo.gl/12DfoC

5 https://www.youtube.com/watch?v=-OQO-29dP5E
http://mlahjar.info/node/3450

6 http://errakb.info/archives/1888

7 https://www.elhourriya.net/55421.html

8 http://www.constitutionnet.org/news/mwrytanya-qrat-lmrajt-aldstwr-ly-dw-almamwryt-alwlayt-althaltht

9 https://goo.gl/oT22kG

10 https://goo.gl/X8t1Lf

11 https://goo.gl/hQEst6
https://goo.gl/kGwtd3

12 http://www.almanar.com.lb/2445771

13 https://goo.gl/DPF44c

14 http://zahraa.mr/node/13682
http://alakhbar.info/?q=node/5686

15 http://www.arahora.net/2334345345345/10928-2017-08-17-15-28-01.html

مسارات إشراك الفاعلين القبليين في العراق في تعزيز السلام - استعراض

في سياق برنامج الشرق الأوسط لمؤسسة قرطبة بجنيف، عزز الحوار مع شركاء عراقيين فكرة العمل مع الأعيان الدينيين والقبليين كفاعلين مؤثرين من أجل التغيير والمصالحة في البلاد. ويمكن أن يساهم تعزيز آليات حل النزاعات الشرعية والمتاحة على الصعيد المحلي في الحد من تفاقم التوترات المحلية في العراق، والتقليل من منطق البدائل العنيفة، حيث يعتبر الاستثمار في 'بنى السلام' للفاعلين القبليين والشبكات القبلية آلية لتعزيز مسارات السلام على الصعيد الوطني. يهدف المشروع الناجم عن ذلك إلى معالجة مسألة تهميش الفاعلين العراقيين المؤثرين، وتوطيد الثقة المتبادلة وترقية فضاء مدني مشترك وإدماجي. ركز الطور الأول منه الذي بوشر في فبراير/شباط 2017 على تحديد أنجع مقاربة لهذا المسار. وقد تضمنت التحضيرات عملية الاستقصاء عن الفاعلين الذين يمكن التقرب منهم من أجل المشاركة في المسار، وكذا مراجعة المسارات السابقة التي تم إشراك أعيان قبليين فيها من أجل العمل على توطيد السلام. ينشر قسم

من هذا العمل أدناه.

تشكل القبائل إلى حد كبير المكون الرئيسي للأمة العراقية، ولكن ينظر لها كمجموعة اجتماعية مثيرة للجدل من قبل الفاعلين الوطنيين والدوليين. لطالما ركز المراقبون الدوليون على الطابع الأبوي للقبائل وقيمها الدينية والاجتماعية المحافظة كجوانب سلبية في الثقافة القبلية؛ علاوة على ذلك، كانت النخب الوطنية في المجتمع المدني والحكومة تنظر للقبائل بارتياب بسبب الخشية من إمكانية تشكيلها لبنية دولة موازية تهدد الأمن والوحدة واللحمة الوطنية1. رغم هذا الجدال، واصلت القبائل في العراق لعب دور هام بسبب عجز (أو غياب) هياكل ومنظومات الدولة التي تجسد العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة2.

اضطلعت القبائل العراقية بدور لم ينل التقدير الكافي في الغالب في ترشيد التوترات في سياق العنف الطائفي والديني. ومثلما شرح أحد الباحثين، كان شيخ القبيلة في الفترة التي تلت التدخل تحت القيادة الأمريكية في العراق في 2003، بعلاقاته السياسية والقبلية "مفيدا بحيث أن القادة السياسيين المعزولين في مجمعات محاطة بالأسوار أو في المنطقة الدولية نادرا ما كانوا من العراقيين العاديين"3. الأكيد، أنه عقب واحدة من أكثر الفترات الدامية من العنف الطائفي في العراق في 2006-2007، كان الأعيان القبليون ببغداد فاعلين في حل النزاعات داخل الطوائف السنية والشيعية وبينها، حيث عملوا بشكل مستقل عن السلطات المحلية والحكومة المركزية والفاعلين الدوليين من أجل السلام4.

نجم الإقرار المتزايد بالمزايا التي يمكن أن تترتب عن إشراك القادة التقليديين والمنهجيات التقليدية في مسارات السلام في العراق عن نماذج ناجحة منذ 2003، وإن لم تكن كثيرة. تزايد تأييد إشراك القبائل في عملية إرساء السلام بشكل لافت للنظر منذ البروز السريع للجماعة المسلحة "الدولة الإسلامية" في 2014، وتم الإقرار بأن الفاعلين القبليين والشبكات القبلية تمثل إمكانية لتقوية العلاقات الطائفية واتفاقيات السلام على الصعيد المحلي، بشكل يغذي المشروع المعقد للمصالحة في العراق على الصعيد الوطني.

دعم معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) ثلاث مبادرات للوساطة بين الأعيان القبليين وممثلين آخرين من المجتمع العراقي منذ التدخل الدولي تحت القيادة الأمريكية في العراق، سنة 2003. جرت المبادرة الأولى في 2007، في المحمودية؛ والثانية في 2014، عقب مجزرة مخيم سبايكر؛ والثالثة في 2017، في الإقليم ذي التركيبة المتنوعة والمتنازع عليه كركوك. وقد عرفت المبادرات الثلاث إشراك منظمات غير حكومية محلية: السند لبناء السلام، وشبكة الميسرين العراقيين (NIF).

في 2007، جمعت مبادرة5 المصالحة القبلية بالمحمودية 31 ممثلا قبليا من جنوب بغداد، المنطقة التي عرفت "بمثلث الموت". وقد سهلت هذه المبادرة اللقاء بين الأعيان القبليين والحوار بينهم وأفضت إلى الإجماع حول كيفية قيادة مجموعاتهم المحلية والمختلطة في سياق نزاع عنيف وغير متماثل. وقد وصف معهد الولايات المتحدة للسلام هذا المسار بالمشروع المشترك الذي ضم أعيان قبليين سنة وشيعة ومسؤولين حكوميين وفاعلين من المجتمع المدني ولواء من الجيش الأمريكي و8 ميسرين عراقيين. خلال حوار امتد ليومين، اتفق القادة المحليون من المحمودية على مخطط من 37 نقطة يتم تنفيذه خلال ثلاث سنوات، لدعم إصلاحات في الحوكمة المحلية، وحكم القانون والاقتصاد والرفاه الاجتماعي، والتعاون مع السلطات الحكومية والأمنية المحلية6. في أعقاب الاتفاق، لفت المراقبون النظر إلى التراجع الحاد للضحايا في المناطق القريبة من أولئك الفاعلين القبليين، الذي تبعه عودة ناجحة للعديد من الأعيان القبليين النازحين إلى عشائرهم. تم الاستشهاد بالاستقرار النسبي في منطقة المحمودية منذ إجراء هذا الحوار كدليل على الفوائد المترتبة عن إشراك القبائل في الحوار والوساطة في العراق7.

أعقبت وساطة مخيم سبايكر العام 2014 المدعومة من معهد الولايات المتحدة للسلام المجزرة الرهيبة واستهدفت الحد من التوتر بين القبائل التي زعم تورطها وتلك المتضررة من هجوم "الدولة الإسلامية" على جنود ومتدربي القوات الجوية العراقية في يونيو/حزيران 20148. تمثل هدف هذه المبادرة في الحيلولة دون اندلاع أعمال قتل انتقامية وعنف طائفي بين العراقيين في منطقة تكريت في أعقاب المجزرة. تم تحضير الأرضية لهذا المسار من خلال حوارات فردية وبين الطوائف مع الأعيان القبليين والكيانات الدينية وفاعلين من المجتمع المدني وهيئات حكومية وممثلين عن الأمم المتحدة، وأخيرا عن طريق إعداد لجنة من 16 زعيما قبليا يمثلون كلا طرفي النزاع9. تلى الحوارات مؤتمر للقادة القبليين،

أفضى إلى تفنيد قبيلتين متهمتين بالتواطؤ مع مجموعة الدولة الإسلامية – البو عجيل و البو ناصر – بشكل علني مشاركتهما في مجزرة مخيم سبايكر وتعهدهما بالتعاون مع السلطات العراقية من أجل تقديم الأطراف المتورطة إلى العدالة10. علاوة على ذلك، أفيد بأنه كان للمبادرة أثر على توقف العمليات العسكرية بين الفاعلين القبليين. وقد سهلت تحسين العلاقات بين "شيوخ القبائل والميليشيات والمسؤولين الحكوميين"، مما ساهم في فتح باب آخر – آفاق عودة العائلات التي تكون قد (هكذا وردت) فرت من تكريت"11. ولأن العلاقات تحسنت بين الزعامات المحلية، عادت 400 عائلة سنية بشكل آمن إلى مناطقها بمواكبة من قوات الحشد الشعبي12. حسب معهد الولايات المتحدة للسلام، خلال أسابيع، استطاعت أكثر من 1000 عائلة أن تعود إلى منازلها13.

تمثل هدف اتفاق كركوك 2017 بين 51 قائدا قبليا والسلطات المحلية في استباق أعمال القتل الانتقامي للمتعاونين مع مجموعة الدولية الإسلامية، وكذا الجوانب السلبية الأخرى المرتبطة بالعدالة القبلية14. سعت هذه المبادرة إلى تغيير نظرة "الأعيان القبليين إزاء آليات العدالة الرسمية" من خلال سلسلة من الحوارات والاستشارات بين الأعيان القبليين والمسؤولين الحكوميين، التي سهلتها منظمتي السند لبناء السلام وشبكة الميسرين العراقيين. وقد ركز المسار على استهداف الأعيان القبليين الذين تم تهجيرهم من طرف مجموعة الدولة الإسلامية من منطقة الحويجة. أفضى المسار إلى عدد من النتائج، من بينها مسألة انخراط الأعيان القبليين في قيم حقوق الإنسان الدولية وإدانة الإرهاب والتخلي عن التطرف السياسي والديني وتجنب آليات الانتقام القبلية، ودعم أنظمة العدالة المحلية والسلطات المكلفة بتطبيق القانون15. مثلما صرح به أمير قبيلة النعيم، فإن اتفاق كركوك قد عزز بشكل إيجابي "دور القبائل في الوصول إلى تحقيق السلم والأمن في المجتمع العراقي". كما اعتبر أحد المسؤولين من معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام أنه ساهم في استقرار الإقليم على المدى القصير، وفي تعزيز مؤسسات الحكومة العراقية على المدى الطويل، من خلال تحسين العلاقات بين الدولة والزعامات التقليدية. وفقا لمعهد الولايات المتحدة للسلام، فإن نجاح المبادرة يبرز من خلال التزايد المتسارع لعدد الموقعين القبليين على الاتفاق، الذي تضاعف خلال الستة أشهر الموالية للإعلان.

تبرز هذه المبادرات الثلاث تطور مشاركة القبائل في عملية إرساء السلام في العراق. حيث تبرهن مبادرة المحمودية 2007 على المساعي لمعالجة العلاقات المتوترة بين الطوائف الدينية في سياق نظام سياسي جديد من خلال وساطة ممثلين قبليين. فيما تبرز الوساطتين التاليتين لها بمخيم سبايكر وكركوك أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون القبليون في تقليص الهوة بين الطوائف التي تأثرت بعنف جماعة الدولة الإسلامية. علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي ركزت فيه وساطة مخيم سبايكر في 2014 على تخفيف حدة التوترات بين المجموعات الدينية في منطقة تكريت، فإن اتفاق كركوك 2017 شكل تركيزا طويل المدى على استباق العنف بين المجموعات العرقية والدينية المحلية. يقتضي ذلك تحويل دور القبائل العراقية من أطراف في النزاع إلى ضحايا للنزاع وإلى صناع سلام محتملين في المجتمع.

سيعمق بحث رابع قادم يحمل العنوان "القبائل والمؤسسات الدينية في العراق" – بقلم الدكتور رناد منصور لصالح مؤسسة قرطبة بجنيف المعلومات المتوفرة حول القبائل العراقية من خلال تحديد الفاعلين القبليين والدينيين الرئيسيين واستطلاع دور شبكاتهم. وسيتم نشر النسختين الانجليزية والعربية من البحث على موقع المؤسسة في خريف 2017.

(*) لمزيد من المعلومات حول برنامج الشرق الأوسط، يرجى الاتصال **بكاثرين جيرمون** (catherine.germond@cordoue.ch)

---

[1] الموسوي، ن.أ. (23 يونيو/حزيران 2015)، «الموقف القانوني من الأعراف العشائرية السلبية». المحكمة العليا العراقية.
http://www.iraqja.iq/view.2877/

[2] بسام، و. (30 أكتوبر/تشرين الأول 2015) «عندما يندلع نزاع، أولئك العراقيون يتوجهون إلى المضيف». المونيتور.
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/10/iraq-madeef-tribes-host-disputes-politicans.html

[3] كارول، ك.ب. (2011) «القانون القبلي والمصالحة في العراق الجديد»، صحيفة الشرق الأوسط، 65(1). 22-21.
https://muse.jhu.edu/article/416660/pdf

[4] المرجع نفسه.

[5] «العراق : مبادرة المحمودية للمصالحة العراقية». (14 نوفمبر/تشرين الثاني 2007)، معهد الولايات المتحدة للسلام.
https://www.usip.org/publications/2007/11/iraq-mahmoudiya-tribal-reconciliation-initiative

[6] «المحمودية: حجر الزاوية من أجل السلام والوفاق الوطني» (2007) معهد الولايات المتحدة للسلام.
https://www.usip.org/sites/default/files/file/mahmoudiya_accord.pdf

[7] «في ‹مثلث الموت› العراقي السابق، عشرية من الاستقرار. ذكرى المصالحة في المحمودية تبرز إمكانية إحلال السلام». (09 أغسطس/آب 2017) معهد الولايات المتحدة للسلام.
https://www.usip.org/publications/2017/08/iraqs-former-triangle-death-decade-stability

لينديورغ، ن. (27 يونيو/حزيران 2017) «من أجل إحلال الاستقرار في عراق ما بعد داعش، تجربة طريقة نجحت في الماضي». معهد الولايات المتحدة للسلام.
https://www.usip.org/publications/2017/06/stabilize-iraq-after-isis-try-method-worked

[8] جينغر، ف. (16 يوليو/تموز 2015) «في ظل المجزرة، عودة سلمية إلى العراق:

معهد الولايات المتحدة للسلام. شركاء معهد الولايات المتحدة للسلام يخففون من التوترات المترتبة عن مجزرة الدولة الإسلامية في 2014». معهد الولايات المتحدة للسلام.

[9] «التدخل في نزاع سبايكر» السند لصناعة السلام.
http://sanad-iq.org/?project=speicher-intervention

[10] «بيان صحفي: المؤتمر الصحفي لأعيان البو عجيل والبو ناصر إزاء مجزرة قاعدة سبايكر». (28 أبريل/نيسان 2015) السند لبناء السلام.
http://sanad-iq.org/wp-content/uploads/2015/09/Press-release-English.pdf

[11] جينغر، ف. (16 يوليو/تموز 2015) «في ظل المجزرة، عودة سلمية إلى العراق: معهد الولايات المتحدة للسلام. شركاء معهد الولايات المتحدة للسلام يخففون من التوترات المترتبة عن مجزرة الدولة الإسلامية في 2014». معهد الولايات المتحدة للسلام.
https://www.usip.org/sites/default/files/In-the-Shadow-of-a-Massacre_a-Peaceful-Return-in-Iraq_0.pdf.

[12] عودة 400 عائلة نازحة محليا إلى منازلها في مدينة تكريت – محافظة صلاح الدين في العراق». (23 يونيو/جزيران 2015). السند لبناء السلام.
http://sanad-iq.org/wp-content/uploads/2015/11/NIF-Sanad-USIP-Help-400-Internally-Displaced-Families-Return-Home-to-Tikrit-City-June-23-2015.pdf

[13] جينغر، ف. (16 يوليو/تموز 2015) «في ظل المجزرة، عودة سلمية إلى العراق : معهد الولايات المتحدة للسلام. شركاء معهد الولايات المتحدة للسلام يخففون من التوترات المترتبة عن مجزرة الدولة الإسلامية في 2014». معهد الولايات المتحدة للسلام.
https://www.usip.org/sites/default/files/In-the-Shadow-of-a-Massacre_a-Peaceful-Return-in-Iraq_0.pdf

[14] ستراسر، ف. (13 فبراير/شباط 2017) «كيفية تعزيز السلام في عراق ما بعد الدولة الإسلامية : مع تراجع قوة المتطرفين، الأعيان القبليون في الحويجة يقبلون العدالة الرسمية». معهد الولايات المتحدة للسلام.
https://www.usip.org/publications/2017/02/how-foster-peace-iraq-after-isis

[15] «بيان صحفي: المؤتمر الصحفي لأعيان البو عجيل والبو ناصر إزاء مجزرة قاعدة سبايكر». (28 أبريل/نيسان 2015) السند لبناء السلام.
http://sanad-iq.org/wp-content/uploads/2015/09/Press-release-English.pdf.

Fondation Cordoue de Genève
Chemin des Vignes 2bis
1209 Genève - Switzerland

facebook: cordoba.foundation/
twitter: Cordoba_Geneva
linkedin: cordoba-foundation-of-geneva-4a5300a0

العنوان البريدي
Case postale 360
1211 Genève 19 - Switzerland

T +41 22 734 15 03
E info@cordoue.ch
W www.cordoue.ch

إدعم المؤسسة

Banque Cantonale de Genève (BCGE)
IBAN CH96 0078 8000 T326 9664 3
BIC/SWIFT BCGECHGGXXX